

## الدرس 824 تجزؤ الاجتهاد

حسن بخاری

والصحيح جواز تجزؤ الاجتهاد. نعم هذه مسألة شرع فيها هل يصح تجزؤ الاجتهاد بمعنى ان يكون الفقيه مجتهدا في فن من الفنون دون باقي العلوم مجتهدا مثلا في الفقه دون الاصول في التفسير في الحديث بل في باب من الابواب في الفقه ان يكون مجتهدا في

مجتهاها في العبادات بل في باب اخص في الحج والمناسك ان يكون مجتهاها في فقه المناسب دون غيره يعني يبلغ درجة في فقه المناسب وليس كذلك في البيوع بل في مسألة هل يصح هذا؟ اذا قلت تجزأ الاجتهاد اما في فن او في باب منه او في مسألة من مسائله. الذي عليه - 00:00:26

الجمهور صحة تجزأ الاجتهاد وجوازه والى هذا اه ذهب عامة الاصوليين وهم يقررونه ويدذكرون الخلاف فيه عن الامام ابي حنيفة واختاره وانت تعرف ان الامام الشوكاني ومن قبله الصناعي ممن يرون الاجتهاد فرضا على من حصل رتبته وانه لا يصح له -

00:00:49

التقييد بمذهب وانه ينفي له امعان النظر في الاadle والأخذ بمدارك الاحكام. ومن ثم فانهم لا يرون تجزء الاجتهاد وعليه ان يكون مجتهدا في الشريعة جملة. فعلى كل حال هذا خلاف مذكور والذي عليه الجمهور كما قلت لك انه يصح - 00:01:17

في باب او في مسألة وقيل لا يصح فاشار المصنف فقال والصحيح جواز تجزء الاجتهاد. لأن القول الثاني عدم جوازه جملة ومنهم من اجازه في الفرائض خاصة. يعني في فقه الاحكام لا يمكن تجزء الاجتهاد لكن يصح ان يكون مجتهد - 00:01:37

في المواريث فقط باعتبارها بابا من العلم. لا يتوقف على فقه العبادات ولا المعاملات ولا الجنایات. فقد يتخصص فيها فيكون مبادعا مجتهدا يعول عليه ويكون قوله مقدما على غيره. مذهب الجمهور في تجزء الاجتهاد هو الاليق بزماننا - 00:01:57

ان مسارات العلم وتحصيله السائدة اليوم في زماننا في المعاهد والكليات والجامعات تجعل من المرء - 00:02:16 الذي لا يسع فيه الزمان ولا احوال العباد والله المستعان ان يبلغوا درجة الاجتهاد في ابواب الشريعة في ابواب الفقه كلها ثم انت ترى

سنوات من البحث في باب من الأبواب بل في مسألة - 00:02:36

00:02:51

الاجتهاد - 00:03:13